

الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري

"بين مطرقة الأنسنة السياسية وسندان الاستراتيجية الأمنية الاعلامية"

دراسة ميدانية

Illegal immigration in Algerian society "Between the hammer of political humanization and the anvil of media security strategy"

A field study



*1 د / سعاد بومدين

¹ جامعة البليدة 2 لويسي علي (الجزائر)

boumediensouad@yahoo.com

تاريخ النشر: 2024/12/22

تاريخ القبول: 2024/12/20

تاريخ الارسال: 2024/05/22

ملخص: تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين الظواهر التي استفحلت في كل المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري، ويعود ذلك لأسباب تتعدد منها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها ، جعلت من الظاهرة طريق تقصده كل الفئات العمرية من شباب وكبار السن وحتى الأطفال، ومن الملاحظ أن هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى الجزائر قد باتت تحاكي واقعا جديدا لا بد من دق ناقوس الخطر على مستواه. هذا البحث نسعى من خلاله إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتركيز على الواقع الجزائري واستفحال ظاهرة هجرة الأفارقة إلى الجزائر وما خلفه ذلك من تداعيات مختلفة مع التعرّيج على الأطر الردعية والأساليب التي تتم عن طريق الاعلام الامني واستراتيجياته الفعلية اتجاه هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ الإعلام؛ المجتمع؛ الاستراتيجية، المجتمع الجزائري

Abstract Through this research, we seek to identify the phenomenon of illegal immigration by focusing on the Algerian reality and the spread of the phenomenon of African migration to Algeria and the various repercussions it has had, while highlighting the deterrent frameworks and methods carried out by the security media and its actual strategies towards this phenomenon.

key words: Role; media; Pure rapture; children; Control

مقدمة:

لمحة لقد باتت ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين الظواهر التي دق ناقوس الخطر فيها على المستوى العالمي وكذا المحلي؛ وذلك لكونها ظاهرة لم تُعطى فيها فرصة للمجتمع على احتوائها فتنامت بشكل ملفت ومتسارع غير متأني حتى للردة فعل البلاد المضيف لها.

و مرد ذلك يعود إلى موجة الاضطرابات السياسية والأمنية في الكثير من بلدان الجوار ونخص بالذكر الدول الحدودية (أهمها دولة مالي)، وهذا ناهيك عن التدهور المعيشي والاجتماعي والاقتصادي المتأني عن ذلك فهو تحصيل حاصل طبيعي لأي سياسة رفعت راية فشلها في تحقيق الاستقرار والاندماج الاجتماعي.

وهذا ما يعيش في ظله المجتمع الجزائري بدوره خاصة مع التوافد الافريقي المستفحل في ولايات الجنوب والولايات الحدودية (تمنراست، أدرار...) لكونها منطقة عبور للأولئك المهاجرين المتطلعين إلى العيش تحت سماء الرفاه المخيل لهم أنهم سيلاقونه في ما وراء البحر. وفي إطار ذلك لابد على الدولة من إجراء بعض التنديدات أو القوانين الصارمة على هؤلاء المهاجرين في ظل تنامي سلبيات استوطنهم في البلاد الجزائرية وما ينتج عن ذلك من فوضى معمارية وثقافية وديموغرافية وكذا صحية واقتصادية سنعمل من خلال هذه الورقة البحثية على جعلها حط اهتمامنا مستندين في ذلك على الإسقاطات الميدانية والواقعية.

1. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1-1- إشكالية الدراسة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية عبارة عن حركة لانتقال ال أشخاص من مواقع معينة إلى أخرى من أجل البحث عن حياة كريمة أو أفض من النواحي الاجتماعية الاقتصادية وحتى النفسية وأمنيا، والهجرة في معناها الأصلي هي الارتحال وقد كانت موجودة منذ القدم في الجانب التجاري والعلمي. و لكن مع ظهور الثروة الصناعية تغيرت أو حدثت بعض الإجراءات الجديدة في مجال الهجرة أو السفر تتمثل في جوازات السفر أو حرية التنقل ضمن القانون.

وتعد الجزائر من بين الدول التي استقطبت العديد من المهاجرين بطريقة غير شرعية كما أنها ليست في معزل عن هاته الظاهرة، حيث تعتبر محط توافد إفريقي خاصة من دولة مالي نظرا للاحتكاك الحدودي وللتعامل الانساني من. سياسة الدولة مع هؤلاء المهاجرين حيث تعد ولايات الجنوب أهم مواطن الجذب لهم لعدم تلقهم أي محاربة أمنية مشددة واندماجهم مع سكانها نظرا للمسالمة التي يعرف بها المجتمع في الجنوب الجزائري.

وتعد ولاية تمنراست من أكثر الولايات التي تعرف التوافد الافريقي تليها ولايات الجنوب الأخرى خاصة ولاية أدرار، الأمر الذي يعكس لا محالة حالة اجتماعية مستحدثة داخل هاته المجتمعات المتوافد اليها

والتي تكون سلبياتها أعمق من أي ايجابيات قد تتواجد وإن تواجدت فهي لا محالة بفعل عامل الصدفة لا غير.

لكن كثيرا ما نجد أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعرض في النطاق الإعلامي سواء من الجانب السياسي أو الأمني أو السياسي ، عبر مختلف وسائل الإعلام بناء على ما تم ذكره سلفا من المنطلقات النظرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ارتئينا طرح السؤال التالي :

ما واقع الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الجزائري أمنيا وإعلاميا؟
هذا التساؤل الذي نقسمه الى تساؤلات فرعية هي:

- . ما الوضع المعيشي والاجتماعي للمهاجرين الأفارقة في المجتمع الجزائري؟
- . ما ه الأنشطة المهنية التي يمارسها المهاجرين الأفارقة في المجتمع الجزائري وما مدى مشروعيتها؟
- . فيما تتمثل الوسائل الإعلامية المدعمة لانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟
- . فيما تتمثل الاستراتيجيات التي تعتمد عليها وسائل الإعلام لمكافحة الهجرة غير الشرعية ؟

2.1 نوع الدراسة ومنهجها:

تمت الدراسة اعتمادا على تقنية الملاحظة و تقنية الاستبيان الموزع على عينة قصدية بلغ حجمها 50 أستاذ في علوم الاعلام و الاتصال بقسم علوم الاعلام و الاتصال جامعة البليدة 2 لونييسي علي ، لأنهم أكثر دراية بدور الاعلام في معالجة الأزمات و التي من بينها أزمة الهجرة غير الشرعية. ميدان الدراسة: المجتمع الجزائري "ولاية البليدة " كنموذج لهذه الدراسة

3.1 الهجرة غير الشرعية في ظل المقاربة النظرية

1.3-1 مفهوم الهجرة غير الشرعية:

- المفهوم اللغوي:

تعرف الهجرة على أنها اغترابا أو خروجا من بلاد للانتقال إلى بلاد أخرى من أجل السعي للرزق والعيش الكريم (الكافي، 1993، صفحة 1822) أو من أجل الذهاب لطلب العلم أو المعرفة أو المنفعة في مجال آخر، والهجرة مستقاة من الفعل هجر يهجر هجراً وهجراناً، فهجر المكان أي تركه والهجرة أو خرج من أرض إلى أرض أي مفارقة بلده الأصل إلى غيره (محمد يعقوب، الفيروزأبادي محي الدين ، صفحة 124)

- المفهوم الاصطلاحي:

من المتعارف عليه أنه لا يوجد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وتتمثل صعوبة ذلك في تعدد المفاهيم المقدمة من طرف العلماء والباحثين في المجال وذلك لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها (علي الحوات وآخرون، 2007) ، لكن تُعرف الهجرة على أنها عبارة عن انتقال أشخاص من موقع إلى آخر بشكل فردي أو جماعيا لدوافع سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية. ويكمن الفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس أن الأولى تنظمها وتسريها مجموعة من القواعد

والقوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني وغير مقنن وبطريقة غير منظمة ومن دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة أو تفاصيل تتعلق بالطرق القانونية لذلك (زوزو عبد الحميد ، 1984، صفحة 11).

في تعريف آخر للهجرة أنها قيام فرد لا يحمل جنسية الدولة أو غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل ودخول هذه الدولة عبر الحدود البرية أو البحرية أو الجوية أو الدخول على الدولة عبر أحد منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة وغالبا يكمن العرّيج على أنه في العديد من الأحيان تكون الهجرة غير المشروعة جماعية مشكلة من مجموعة من الأفراد معرفين فيما بينهم أو غير معروفين فيما بينهم.

4.1. الهجرة غير الشرعية والإحصائيات الدولية:

إن الأزمة المسماة الهجرة بدأت حين دُمرت حضارات قديمة كما وقع في أمريكا الشمالية وفي مرحلة لاحقة مع التعرف القارة الأمريكية والقارة السمراء حيث أدّت "إلى تدمير حضارات قديمة كما حدث في أمريكا الشمالية" (بدير، 2008، صفحة 14) وهو الأمر الذي نتج عنه مجموعة مجازر كانت في حق السكان الأمريكيين الأصليين الذي كُتّن يطلق على تسميتهم بالهنود الحمر ، وقد بلغ العدد الإجمالي لضحايا هذه الهجرة للمستوطنين من بريطانيا إلى القارة الأمريكية 90 مليون من السكان الأصليين وما وهو الأمر الذي دفعهم من الاستعانة واستحضار العبيد من أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا الذين بلغ عددهم 120 مليون شخص تقريبا لم يصلوا جميعهم أحياء وما صاحب هذه الهجرة من احتلال عسكري واستعمار وتدمير.

لقد زادت الهجرة أكثر حدة وأصبحت شائكة بفعل اعتماد ترسيم أو وضع الحدود بين الدول وظهور العديد من النزاعات السياسية والاقتصادية وكذلك تعدد المصالح، بالمقابل أحدثت أو ساهمت في تدمير الشعوب والحضارات كما حدث في الدولة الفلسطينية لتتحوّل إلى جريمة مستمرة متمادية بشعة منذ أكثر من سبعين سنة .

تحوّلت ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى ظاهرة عالمية من الصعب تحديد تحديد جنسية ولا حجم المهاجرين وتتفاوت الإحصائيات بهذا الصدد فالأمم المتحدة تقرر عن هجرة 180 مليون شخص ومنظمة العمل الدولية تشير في مختلف التقارير اتي تهتم بالظاهرة إلى هجرة 120 مليون شخص مع تحوّلها إلى ظاهرة تقصّ مضاجع الحكومات والدول والمنظمات الدولية التي حاولت ابتداء حلول وقد نظّمت اتفاقيات ثنائية ودولية من أجل البحث عن الحفاظ على حقوق المهاجرين الإنسانية في شتى الميادين واللافت والمساهمة في تغطية حقوق المهاجرين الشرعيين في العمل على غرار الثقافة والصحة والتعليم والسكن ، حيث حاولت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق جميع العمال المهاجرين الصادرة في 18

ديسمبر 1990 والتي صدّقت عام 2003 تغطية حقوق العمل والثقافة والصحة والتعليم والسكن بل وشملت أفراد أسرهم .

2. المهاجرين الأفارقة والواقع المغربي والجزائري في ظل البعد الاعلام "تحليل ميداني"

1.2. الإعلام والهجرة غير الشرعية

أهم الآليات الاعلامية المروجة للهجرة غير الشرعية:

النسبة %	التكرارات	التكرار/ النسبة الوسائل الإعلامية الأكثر تغذية لظاهرة الهجرة غير الشرعية
14.00 %	07	الصحافة المكتوبة
14.00 %	07	الإذاعة المسموعة
52.00 %	26	التلفزيون
20.00 %	10	الشبكة العنكبوتية أو الأنترنت
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة

إن التوجه العام لمفردات العينة عن الوسائل الاعلامية الأكثر تغذية لظاهرة الهجرة غير الشرعية يصرح أن التلفزيون أكثر الوسائل الاعلامية و الاتصالية قوة و فاعلية في تغذية استفحال الظاهرة بنسبة 52.00 % لما تروجه من أفكار و خلفيات لطريقة العيش في العالم الآخر، تلي التلفزيون الشبكة العنكبوتية أو الأنترنت بمقدار 20.00 % كمصدر مهم جدا للترويج للهجرة غير الشرعية لما يحتويه من مضامين و مقاطع لشريحة من المهاجرين و أساطيرهم في طرق الهجرة وما شابه ذلك، و في الأخير تأتي الصحافة المكتوبة و الاذاعة كأقل وسيلة ماثرة في الترويج للظاهرة.

2.2. عوامل الهجرة غير الشرعية ومسبباتها:

3.2.2- الأسباب العامة لظاهرة الهجرة غير الشرعية لشباب المغرب العربي

النسبة %	التكرارات 50 مفردة	التكرار/ النسبة الأسباب العامة لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي
08 %	04	الأسباب السياسية والأمنية
70 %	35	الأسباب الاقتصادية والاجتماعية
12 %	06	الأسباب الجغرافية والديمقراطية
10 %	05	أخرى: أذكرها
100 %	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة

إن الجدول أعلاه يبين أن مجمل المبحوثين يرون أن أكثر الأسباب الحاحا للهجرة هي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وهو ما تمثله نسبة 70٪. تليها باقي الأسباب بنسب متقاربة وهي على الترتيب الأسباب الجغرافية، الأسباب السياسية والأمنية.

وذلك لكون المغرب العربي تحديدا يعرف استقرار أمنيا مستقرا كما أنه لا تعثره المعوقات الجغرافية فالمهاجرين منه هم فارين من وضع اجتماعي واقتصادي متردي كالبطالة مثلا، الفقر. وغيرهما، كما للصورة الذهنية المبجلة لما وراء البحر دورها الفعال في التحفيز على المغادرة، وهذا لاعتقاده أنه هناك سيعيش حياة الترف بكل أنواعه وهذا ما يستنتج من بعض الحالات العائدة من المهجر والتي يبدوا عليها الرفاه الاجتماعي مما يجعل الفاعلون الاجتماعيون المضطربين في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الى اللجوء الى المحاكاة لبلوغ ذات الهدف.

وفي حديثنا عن الواقع الجزائري نجد العينة الواجب التحدث عنها المهاجرين الأفارقة على وجه الخصوص لأنها معنية أساسا بهذا النوع من الهجرة نظرا للموقع الجغرافي لها وبذلك نقوم في الآتي: بحصر أهم الأسباب الدافعة لهم لمغادرة أوطانهم ومعانقة أحضان المجازفة والموت.

3. أسباب هجرة الأفارقة:

إن دوافع الهجرة لا تكاد تختلف من دولة لأخرى "خاصة اذا ركزنا على أفريقيا" فكلها لا تكاد تخلو من الأسباب التالية: (عيد، 2010، صفحة 50):

- ❖ ارتفاع نسبة البطالة وعدم توفر فرص عمل حقيقية.
- ❖ انخفاض مستوى الأجور والمستوى المعيشي.
- ❖ تزايد السماسرة والوسطاء الذين يوقعون الشباب الراغب في الهجرة في حبالهم.
- ❖ الفساد والاستبداد والتوزيع غير العادل للثروات وانتهاك الحقوق والحريات في بعض الدول.
- ❖ الانهيار الشباني بالحضارة الغربية.
- ❖ الاضطراب الأمني والسياسي.

3.1. الأسباب انطلاقا من الواقع المالي أنموذجا:

تعتبر دولة مالي الأولى من حيث عدد المهاجرين الأفارقة الذين يتجهون نحو الجزائر، وذلك بسبب الظروف الصعبة داخل البلاد. تقع مالي في غرب أفريقيا وتحدها الجزائر من الشمال والنيجر من الشرق وبوركينا فاسو وساحل العاج من الجنوب وغينيا من الغرب والجنوب، بالإضافة إلى السنغال وموريتانيا من الغرب. تبلغ مساحة مالي أكثر من 1,240,000 كم² ويبلغ عدد سكانها حوالي 14.5 مليون نسمة

• العراقل الجغرافية:

إن دولة مالي تنقسم إلى ثلاثة أقاليم طبيعية تتمثل الصحراء في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، والأراضي المنبسطة في الجنوب كما توجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي مقارنة بدول أخرى، تصل أعلى قمة إلى نحو 1,155 م فوق مستوى سطح البحر .

■ العراقيل الاقتصادية:

تعتمد مال على الزراعة في مجالها الاقتصادي ، كما تواجه العديد من المشكلات الاقتصادية في حين أن العديد من أراضيها فقط تعتبر أراضي خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، في حين تواجه مخاطر تَدْبُدْب الأمطار ولقد تعرضت النباتات في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي بها.

■ العراقيل الاجتماعية والحياتية:

إن سكان مالي يعيشون في مناطق ريفية حيث تمثل نسبتهم ب 73% في بنما يعيش في المدن 27% من السكان فقط، ونجد معظم السكان الأصليين يقطنون في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد، وتتمثل مساكنهم في بنايات بدائية صغيرة تُبنى من الطين وأغصان الأشجار، ويتكوّن غذاؤهم الرئيسي من البلح والدخن.

تواجه دولة مالي العديد من المشاكل الاجتماعية ، حث تنتشر فيها نسبة كبيرة من الأمية لمختلف الفئات العمرية، حيث بلغت نسبة الأميين البالغين 69%، ونسبة الأطفال الملتحقين بالمدراس 27% فقط . هناك ومشكلة أخرى في مالي وهي انخفاض المعايير الصحية في البلاد، حيث يقل متوسط العمر المتوقع عن 50 عاماً، ويموت هناك حوالي نصف الولادات، وتنتشر الملاريا على نطاق واسع، مما يتسبب في أعلى نسبة من وفيات الأطفال، وهناك مئات الأطباء يخدمون الشعب المالي ومن مشكلات مالي أيضاً تدني المستوى الصحي في البلاد حيث يقل متوسط العمر المتوقع فيها عن 50 سنة. ويموت فيها نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، كما تنتشر فيها الملاريا التي تتسبب في أكبر نسبة للوفيات بين الأطفال ويوجد بضع مئات من الأطباء لخدمة السكان في مالي.

جمهورية مالي تفتقر إلى حقوق الإنسان وتأتي في أسفل قائمة حقوق الإنسان التي نشرتها الأمم المتحدة عام 2010 لأنها لا تمنح حرية المعتقد والتعبير، حيث أن الدولة هي الوحيدة التي تسيطر على وسائل الإعلام وبالتالي السيطرة على حرية الرأي والتعبير

4. المهاجرين الأفارقة والمهن التي يمارسونها في الواقع الجزائري "ولاية أدرار نموذجاً" ومن الملاحظات التي تم استنتاجها من الدراسة الميدانية تمثلت في :

■ المهن المشروعة:

1. البناء: وهي مهنة معروفة بصعوبتها وشقائها هذه الصعوبة التي تزداد بقساوة مناخ المنطقة خاصة صيفا، إذ كثيرا ما يلاحظ هؤلاء الأفارقة في اعز حر الصيف في مشاريع البناء تحت أشعة الشمس التي تتجاوز 50 درجة.

2. الاسكافي: وهي المهنة المعنية بإصلاح الأحذية والتي تتميز بزهد دخلها وعدم ثباته، وهم يمارسونها في ظروف غير مهيأة حيث يقوم الاسكافي بالجلوس في أحد أركان الشارع وسط بضاعة قليلة من الأحذية

- التي يعتمد لإصلاحها والهروب من أشعة الشمس كلما لحقت اليه وهي مهنة صعبة صيفا وشتاء خاصة في ظل غياب محل خاص للعمل.
3. الفلاحة في الحقول: فكثيرا ما يستغل هؤلاء المهاجرين الأفارقة في مهنة الفلاحة في الواحات والمستصلحات الفلاحية والمناطق النائية.
4. الخياطة: إن المتجول في السوق الرئيس لولاية أدرار سيلاحظ وجود أغلب مشغلي هذه المحلات هم من هؤلاء الأفارقة الذين يوفرون للزبون فرصة خياطة أحد حاجياتهم كما نجدهم يعرضون ألبسة تعبر عن ثقافتهم " أي زي افريقيا الجنوبية" وهي ألبسة باهضة الثمن وأصبحت تلاقي راجا لدى العائلات الإدارية.
5. البيع: وذلك ببيع بعض العقاقير التي يدعون أنها ناجعة الاستطباب وبعض المقتنيات الأخرى كالنظارات الشمسية والمسك ومقلم الأظافر وعود السواك... وغيرها من بعض المنتجات الصغيرة الحجم ويكون ذلك ببسط المنتجات على الأرض لغرض البيع.
- ومن ذلك يمكن أن نستشف أهم مميزات المهن المشروعة للمهاجرين الأفارقة والت نوجزها في الآتي:
- هي مهن شاقة جدا في مجملها.
- هي مهن تباعد عن الأطر الادارية والمؤسسية.
- مهن تغيب فيها المزايا الاجتماعية والمهنية الأمن والصحة مثلا.
- مهن تتميز بدخل غير مستقر.
- وعلى العموم إن اليد العاملة الافريقية أصبحت مطلوبة لكونها رخيصة وتحمل المشاق وهي مرغوبة لدى بعض المقاولين والبنائين، كما أن هذه اليد العاملة لا ترفض العمل ولا تتفاوض بشأن المقابل وتتميز بلامبالاتها بالمخاطر كونها تبحث عن ما يسد رمقها وما يمكنها من خوض مغامرة أخرى نحو المدن الشمالية ثم اسبانيا (القادر، 2008، صفحة 4)
- المهن غير المشروعة: وهي تعتبر نشاطات تدر أموالا على هؤلاء الأفارقة والتي يمكن أن نلخصها في الأشكال التالية:

1. الانخراط في شبكات التزوير.

2. السطو على المنازل.

3. ترويج المخدرات.

4. الدعارة.

5. الشعودة.

وقد سجلت مصالح الأمن بولاية أدرار في السنتين الماضيتين اعتداء قاتل على رئيس بلدية "تامست" والاستلاء على سيارة رباعية الدفع كما أن هناك من كون مجموعة أشرار تسطو على المنازل حيث ثم

القبض على مجموعة كبيرة منهم، ومنهم من شكل شبكات لتزوير الأوراق النقدية (كشناوي، 2008، ص4) وكلها ممارسات غرضها الحصول على حفنة من المال الذي يعد ضالتهم الأساسية.

4. الحياة الاجتماعية للمهاجرين الأفارقة "ولاية أدرار نموذجاً":

إن الصحراء الجزائرية تعد بلا منازع مهداً لهؤلاء المهاجرين الأفارقة، ولكن هذا لا يعني أنهم وجدوا فيها ضالتهم وحققوا مرادهم وأنهم ينعمون بالحياة الرغيدة فيها وذلك لأن الواقع يثبت العكس إذ نجد أن حياتهم تمتاز بالبأس التام والمخاطرة والدخل الزهيد.

حيث قد تراههم يفتشون الأرض ليلاً ويجولون الشوارع نهاراً لأنهم بلا مأوى، أما من توفر لهم المأوى فهي في العادة تكون في تلك الأحياء الفقيرة وقد يتكدسون في غرفة يدفعون ثمنها بالمناصفة أو قد ينصبون مساكن قصديرية رثة تأويهم إلى يوم الرحيل الثاني نحو وجهة أخرى.

ونجد بعضهم يفضل المبيت عند مستخدميهم في الحقول والبساتين خوفاً من مصالح الأمن والدرك ومنهم من يختبئ داخل العقارات ليتلقى حر الشمس وقت القيلولة ومنهم من انتهت بهم المغامرة إلى جثث هادة ومتعفنة نتيجة العطش مثل تلك الجثث السبعة التي وجدت بالقرب من مطار أدرار في 2007.

أما عن الخطاب الرسمي الذي جاءت فيه دعوة إلى أنسنة التعامل مع المهاجرين الأفارقة حيث أكد "ولد قابلية" في نفس السياق أنه «لدينا واجب إنساني تمليه علينا مبادئنا وقيمنا الوطنية» مشيراً إلى أن الجزائر تتكفل حالياً بحوالي 30 ألف مهاجر إفريقي بالقرب من حدودها مع مالي والنيجر من ناحية الإيواء والإطعام والصحة وذلك على نفقة ميزانية الدولة الأمر الذي ينم على التبنّي الصريح للمعطى انساني في سياسة الدولة الجزائرية.

5. المهاجرين الأفارقة وانعكاسهم في الثقافة المجتمعية:

فإضافة إلى الواقع الصعب الذي يعيشه الأفارقة المهاجرين إلا أن وجودهم في البلدان المستضيفة يخلق أيضاً واقعا اجتماعيا مستحدثا «حيث وجودهم من شأنه أن يحدث اختلالا بالتوازن الديمغرافي والعادات الاجتماعية وقيم المجتمعات وظهور ظواهر مستهجنة كالتشرد والبناءات الفوضوية والتسول.. ناهيك عن الأمراض والأوبئة كالسيدا والافنونا والملاريا وأكبر مؤشر دال على ذلك هو ولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة المصابين بالسيدا على المستوى الوطني وهي الأولى من حيث اقامة المهاجرين الأفارقة (الدهيمي، 2010، صفحة 13).

كما أن زيادة أحجام الوافدين الأفارقة من شأنه خلق الأقليات التي ما تلبث أن تظهر ثقافتها الخاصة ومن ثمة إمكانية المطالبة بإثبات الذات والضغط على المجتمع للاعتراف بهم الأمر الذي من شأنه تنمية العنصرية وخلق اضطرابات مجتمعية متفاقمة.

هذا دون أن ننسى الجريمة بمختلف أنواعها الأمر الذي يكون من شأنه أن يذهب بعيدا وهو تشويه وتعرض المجتمع الجزائري إلى انتقادات الرأي العام الدولي وتشويه صورته ناهيك عن الصراعات

الدبلوماسية ما بين الدول الناتجة عن هؤلاء المهاجرين كالصراع الذي وقع بين المغرب واسبانيا (الأخضر، 2010، صفحة 14)

والصورة التالية تجسد هذا الانعكاس الذي يعدي سلبيا في مضمونه على المجتمع الإداري:



المصدر: <https://assarih.com>

6. الاستراتيجيات المقترحة من قبل العينة لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

إن بمجرد تصنيفنا لظاهرة الهجرة غير الشرعية ضمن الظواهر المعتلة يجدر بنا البحث لها عن ذروع حماية تقي استفحالها بغية احتواء الظاهرة و معالجتها و من خلال متابعة رأي مفردات العينة قد تحددت معالم استراتيجيات متعددة وفي مجال تخصصها في إطار تشريعي إعلامي خاص بالهجرة غير الشرعية وهي متضمنة في ثلاث استراتيجيات أساسية تصدرها المكون تفعيل الاعلام الأمني بنسبة 24.00% المرتبط بشكل وثيق بباقي المكونات الأخرى وهي حسب هذا الجدول كالاتي:

النسبة %	التكرارات 50 مفردة	التكرار/ النسبة
		استراتيجيات معالجة الهجرة غير الشرعية
20.00%	10	استراتيجية التواصل
18.00%	09	استراتيجية التحسيس
18.00%	09	استراتيجية التعاون الإعلامي
24.00%	12	تفعيل الإعلام الأمني
20.00%	10	استراتيجية التنمية
100%	50	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة

وفي قراءة بسيطة للاستراتيجيات نجد أنه:

1.6 استراتيجية التواصل:

وجودها كان بنسبة 20% ، بحيث تتطلب التفاعل الهادف في مجال الهجرة السرية حيث تتواصل كل الأطراف داخليا وخارجيا من أجل تحقيق الهدف، وهو منع تسرب آلاف الأجانب بشكل غير شرعي على بلدان في حاجة إلى تحقيق أمنها الداخلي واستقرارها الدائم أولا وأخيرا.

2.6 استراتيجية التحسيس:

و رآها أفراد العينة بنسبة 18.00% بحيث يكون التحسيس مختلف المداخل اجتماعيا وصحيا وتوعويا أي أن يكون الأسلوب التحسيسى منسجم وثقافة المجتمع بالتركيز على الآليات المؤثرة فيه.

3.6 استراتيجية التعاون الإعلامي:

هذا المبدأ جاء أيضا بنسبة 18.00% ، و يعد بمثابة أسس هذه المكونات باعتباره يفتح المجال لتواصل بين الفاعلين الاجتماعيين وطنيا ودوليا، مما يسهل على الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التوصل لأجل بلوغ حلول ناجعة لتدبير ملف الهجرة السرية في إطار يحترم كرامة الإنسان وعدم دوس حقوقه المشروعة والمتعارف عليها دوليا فالإعلام له منافذه الاجتماعية الفاعلة والموجهة للجماهير.

4.6 استراتيجية التنمية:

جاءت بنسبة 20.00%، حيث منها ما هو محلي ومنها ما هو دولي في إطار جلب الاستثمارات الخارجية من الدول الغير المعنية بالهجرة السرية بشكل مباشر إلا أن دور التنمية المحلية في تحقيق مبتغيات الحكومات المعنية لهذا الملف يستدعي ضرورة تفعيل كل الاتفاقيات الدولية الثنائية والجماعية في إطار القانون الدولي، كما أن التنمية المحلية بخلق أفاق اجتماعية ونهضوية من شأنها القضاء على عوامل الطرد المختلفة كال فقر والبطالة وانخفاض المستوى المعيشي...الخ.

ففي المغرب مثلاً نجد أن السلطات المغربية المعنية استطاعت رصد التحركات المتشابكة للعديد من شبكات التهريب بشتى ألوانها منها شبكات تهريب الأشخاص و تم تفكيك في نهاية العام 2004 أزيد من 425 شبكة و أزيد من 300 شبكة عام 2005 كما أن عملها المشترك أدى إلى انخفاض نسبة المهاجرين السريين المغاربة إلى قرابة 25% في نهاية السنة الفارطة أيضا حيث أن الإحصائيات المغربية الإسبانية أحصت انخفاض 37% من زوارق الموت المألوفة الوصول إلى شواطئ المدن الإسبانية (الميرية...).

كما أن المديرية استطاعت بفضل نهج سياسة القرب والتعاون مع الجيران إلى تنظيم رحلات تطوعية وصلت في نهاية العام الماضي إلى قرابة 23 رحلة نقلت عبرها أزيد من 3800 فرد إلى بلدانهم الأصلية؛ في ظل الاحترام الكامل لكرامتهم الإنسانية.

إلا أن هذه النتائج الإيجابية في المجال الاعلام الأمني لم ترض البعض ممن أثارت غضبهم من خلال منظمات غير حكومية إسبانية وفرنسية إلى انتقاد هذه الرحلات التطوعية بدعوى لعب الدرك لبلدان الاتحاد الأوروبي.

وهناك حقيقة مهمة ترفض المنظمات الأوروبية الاعتراف بها وهي أن مجموعة من المهاجرين الأفارقة يتحايلون بطلب حق اللجوء السياسي رغم أن دوافع هجرتهم الحقيقية اقتصادية، ورغم أنهم لم يفروا من بلدانهم بسبب اضطهاد أو قمع ويبقى المحرك الأساسي لهجرة الأفارقة هو الهروب من الفقر و التهميش.

خاتمة

إن ملف الهجرة غير الشرعية حقيقة تُشهد على فشل الإنسان المعاصر في إدارة أزماته خاصة فيما يتعلق بالكرامة والحقوق الأساسية.

حيث أن حلّ مشاكل الهجرة السرية إعلامياً ومجتمعياً يحتم إعادة النظر وبشكل جذريّ في واقع العلاقات العامة بين المجموعات والقوى الاجتماعية والسياسية بخلفية مغايرة تنفتح عمودياً وأفقياً على ثقافة حقوق الإنسان على أن تكون حقوقاً موضوعية مرتبطة بكرامة النوع البشري الأمر الذي يستلزم الآتي:

- إعادة النظر في العلاقة بين الشمال والجنوب بالقدر الذي يحدّ من سيطرة الأول على مخرات الثاني وعلى قراره السياسي مع ما يقتضيه ذلك من تحميل لدول الشمال مسؤولية المشاركة في تنمية الجنوب للأسباب الواقع سردها آنفا.

- توجّي دول الجنوب جملة من الإصلاحات الجوهرية فيما له علاقة بالحريات العامة والفردية وتوخي برامج تنموية تستثمر فيها المدّخرات الطبيعية الوطنية والثروة البشرية وتحسين الوضع المعيشي والاجتماعي والاقتصادي للأفراد.

- الدراسة الجادة لملف التواجد الأفريقي في المجتمع الجزائري واتخاذ تدابير أمنية عملية لتطويق الظاهرة تطويقاً اصلياً واحتوائياً.

التوصيات:

(1) وضع أسس إعلامية مكتوبة، سمعية و سمعية بصرية مستدامة لإدارة الهجرات على المستوى الإقليمي عن طريق إنشاء مركز إعلامي حول الهجرات تابع للاتحاد الإفريقي الموحد.

(2) تحسين التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المستهدفة في مجال الهجرة في جميع المجالات و خاصة المجال الإعلامي منه.

(3) حصول البلدان المستهدفة على مزيد من القدرات والكفاءات لإدارة الاعلام الأمني و الأزمات وتحليل تدفقات الهجرة غير الشرعية.

(4) حصول الإعلاميين على تدريب أفضل ومستويات كفاءة أعلى حول المسائل المتعلقة بإدارة الهجرات غير الشرعية.

(5) تقديم المعلومات الصادقة و الصحيحة حول تدفقات المهاجرين غير الشرعيين الحقيقية في شرق إفريقيا و نحو أوروبا.

(6) تقييم ومعالجة أوجه النقص في إدارة الاعلام الأمني على مستوى حدود كل الدول المستهدفة.

(7) وضع عملية استشارية إقليمية

(8) تقييم جدوى القيام بعمليات مشتركة إعلامياً و أمنياً في بلد إفريقي لإيقاف الهجرة غير الشرعية.

(9) توصية خاصة بالحملات الإعلامية بخصوص الظاهرة:

بما أن نتائج هذه الدراسة قد أوضحت أن التلفزيون هو أكثر وسائل الإعلام الجماهيري انتشاراً بين الشباب، فإنه يجب أن يتم اعتباره الأداة الرئيسية لتقديم رسالة إعلامية حول الهجرة غير المشروعة للشباب، وعلى الرغم من أن الإذاعة المسموعة والجرائد لا يقبل عليها الشباب، مثلما يقبلون على التلفزيون إلا أنه يجب أن يتم استخدامها في الحملة الإعلامية لضمان وصول الرسالة الإعلامية إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب. حيث أن الهجرة غير الشرعية تتأزر في قرى معروفة في صعيد مصر والدلتا فإن الاتصال المباشر مع الشباب لابد أن يكون جزءاً من الحملة التثقيفية للشباب حول التوعية بمخاطر الهجرة غير المشروعة وأثارها السلبية على الشباب.

قائمة المراجع

1. يعقوب محمد ، أبادي الفيروز محي الدين . (بلا تاريخ). القاموس المحيط. بيروت: دار الفكر.
2. أسامة بدير. (2008). محطات عربية. مجلة الديوان، 2، 114.
3. لأخضر الدهيمي. (2010). الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
4. زوزو عبد الحميد . (1984). دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939. الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع.
5. الحوات علي وآخرون. (2007). أليات الهجرة غير الشرعية. مجلة الدراسات (28)، 2.
6. كشناوي عبد القادر. (2008). ،آلاف الأفارقة يستوردون للجزائر الأوبئة والشعوذة والدعارة. الجزائر: جريدة الشروق.
7. عيد محمد فتحي. (2010). التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية.
- معجم الكافي. (1993). بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع.